التحرير الاقتصادى والخصخصة
فى الاقتصاد المصرى

(1) مقدمة :

تمر الدول النامية جميعًا ـ ومن ضمنها مصر ـ بأزمة اقتصادية عارمة . حيث اختلت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز الميزان التجارى ، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية ، وازداد معدل التضخم ، وكذلك البطالة ...

ولقد كان من أهم مسببات تلك الأزمة اتباع سياسات اقتصادية خاطئة ، قامت على مركزية القرارات وإغفال قوى السوق . وفى ظل هذه المشاكل ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور فى مختلفة قطاعات الاقتصاد القومى ، أيقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية هو تحرير الاقتصاد القومى ، واتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة على العديد من الأمور الاقتصادية ، وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص .

ليس هذا فقط ما تيقنت منه الدول النامية ، ولكن أيضًا ما اعتنقته أخيرًا الدول الاشتراكية مبتدعة النظام الاقتصادى الذى يقوم على التخطيط المركزى والقطاع العام وتحجيم قوى السوق .

وقد أوضحت التجربة وأثبتت أن البلاد التى نجحت فى تحقيق التنمية هى التى اعتمدت على قوى السوق ، وحررت نظامها الاقتصادى من القيود البيروقراطية ، وطبقت سياسة ذات توجه تصديرى ، ومن تلك الدول الآسيوية كوريا ، سنغافورة ، ماليزيا وغيرها كذلك تلك الدول التى اعتمدت على القطاع الخاص وحدت من سيطرة وحجم القطاع العام .

(2) دوافع التحرير الاقتصادى فى مصر :

يتبادر للذهن كثيرًا هذا السؤال ، ما هى دوافع سياسة التحرير الاقتصادى ، سياسية هى ؟ أم اقتصادية ؟ ، ومهما كان الرد ، فإن الدوافع الاقتصادية كان لها الأولوية فى كل الدول التى أخذت بتلك السياسة ـ ومنها مصر ـ فهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية وراء الأخذ بتلك السياسة فى مصر ، فمن العوامل

الداخلية سوء الأوضاع الاقتصادية ، عجز ميزان المدفوعات ، زيادة التضخم من نحو 10٪ إلى 25٪ سنويًا ، وزيادة معدلات البطالة من 7٪ إلى 15٪ ، وانخفاض معدل نمو الإنتاج المحلى الإجمالى من 8٪ ـ 9٪ إلى أقل من 2٪ سنويًا ، هذا بالإضافة إلى تدنى كفاءة القطاع العام وما يرتبط به من مشاكل ومعوقات اقتصادية ضخمة فى الاقتصاد القومى .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا تيقنا بأن معدل نمو الناتج المحلى وصل إلى نحو 2٪ ، وأن معدل نمو السكان يقارب 3٪ فإن هذا يعنى أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى بالسالب ، أى أن هناك تدهور فى معدل نمو الاقتصاد القومى ذلك لأن :

معدل نمو الاقتصاد القومى = معدل نمو الناتج المحلى - معدل نمو السكان

٪ 1- = ٪ 3 - ٪ 2 =

(3) ومن العوامل الخارجية التى دعت إلى الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادى فى مصر :

وهى عديدة فى مقدمتها فشل نظام التخطيط المركزى ـ النظام الاشتراكى ـ فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الاشتراكى ، وإقلاع تلك الدول عن الأخذ بهذا النظام واتجاه معظمها إلى التخلص من القطاع العام والعودة إلى الاقتصاد الحر .

كذلك ما يراه البنك الدولى وصندوق النقد من أن رفع كفاءة الاقتصاد لا تتأتى إلا عن طريق تحجيم القطاع العام والحد من التخطيط المركزى ، والعودة إلى قوى السوق وإطلاق حرية القطاع الخاص . وتلك التوجيهات تعد ملزمة فى بعض الأحوال حتى تحوز القبول الدولى فى أسواق الاقتصاد العالمى .

كما أننا نتفق مع تلك المؤسسات على تشخيص أمراضنا الاقتصادية ، ونتفق على مقترحات العلاج والتى منها ، تخفيض عجز الميزانية ، ورفع سعر الفائدة ، توحيد سعر الصرف ، احترام سقوف الائتمان ، رفع مستوى كفاءة القطاع العام ، تشجيع دور القطاع الخاص ، رفع كفاءة الاقتصاد القومى بصفة عامة .

ولكن بنفس طريقة وأسلوب ممارسة الدول النامية لأمورها ، تشير إلى أننا متفقون مع مختلف الجهات على التشخيص والعلاج ، ولكن ... نختلف فى سرعة وتوقيت اتخاذ الإجراءات ونعلل ذلك بعوامل الاستقرار الاجتماعى والسياسى - السلام الاجتماعى - لذا يمكن القول بأننا فى حاجة إلى تصور شامل لاستراتيجية قومية للتنمية وإدارة الاقتصاد القومى ، وليس مجرد الإجراءات الإصلاحية أو روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين .

(4) القطاع العام ومشاكل الاقتصاد القومى المصرى :

خلال العقود الثلاثة الماضية - ومن منطلق أيدولوجى أولاً واقتصادى ثانياً تضخم حجم وسيطرة القطاع العام فى الاقتصاد القومى ، حيث كان ذلك يعطى قوة وسيطرة لنظام الحكم أيضًا . ورغم التسليم بانخفاض كفاءته وسوء إدارته فقد بلغ حجم استثماراته نحو 70٪ من مجمل الاستثمارات ، ويتحقق به نحو 55٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى ، ويسيطر على 80٪ من التجارة الخارجية - صادرات وواردات - ، ويسيطر على 90٪ من النظام المصرفى والتأمين .

وعلى مستوى القطاعات نأخذ - مثلاً القطاع الزراعى - حيث سيطرت الدولة على تجارة مستلزمات الإنتاج ، وتسويق المحاصيل الزراعية بأسعار تحدد من قبل الدولة ، كما سيطرت على التعاونيات الزراعية التى من المفروض أنها مملوكة للفلاحين وتدخلت الدولة فى قطاع استصلاح الأراضى وأقامت الشركات الزراعية والمشاريع الزراعية المملوكة للدولة منافسة فى ذلك صغار الزراع بطرح إنتاجها بأسعار اجتماعية . كل ذلك أدى إلى تدهور القطاع الزراعى وتدنى الإنتاج .

وتضخم القطاع العام أدى إلى قيام شبكة معقدة من الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة يكاد يكون من المستحيل إدارتها على درجة معقولة من الكفاءة - تضم هذه الشبكة حاليًا أكثر من 4 ملايين موظف بالمقارنة بأقل من مليون موظف عام 1966/1965 . بالإضافة إلى تلك الشبكة من الإدارة الحكومية هناك شبكة ضخمة من منشآت القطاع العام تشتمل على حوالى 4000 منشأة أكثر من ربعها فى

قطاع الصناعة وحده ، وبها حوالى 1.3 مليون من العاملين ، أصولها الدفترية أكثر من مائة مليار جنيه .

أما مستوى الإدارة والإنتاجية فى القطاع العام فقد تدنى لدرجة كبيرة بما أثر على قطاعات ومتغيرات الاقتصاد القومى ، حيث يحقق القطاع العام معدل عائد يتراوح بين 4٪ ـ 2٪ وفى بعض المؤسات والمشاريع يقارب الصفر أو سالب . مع التأكيد على سوء نوعية منتجات كافة وحدات القطاع العام الإنتاجية .

(5) بعض عناصر سياسة التحرير الاقتصادى[1] :

فى مصر ـ ومنذ الستينيات حتى الآن ـ يعمل النظام الاقتصادى وفقًا لمفهوم الاقتصاد الاشتراكى . والذى يقوم على أساس التخطيط المركزى والقطاع العام والقرار البيروقراطى وقد فشل هذا النظام فى تلبية احتياجات التنمية ، ولم يعد صالحًا لمواجهة المتغيرات الدولية ، ذلك سواء فى مصر أو فى البلاد التى ابتدعت هذا النظام .

والتخلى عن النظام السابق فى العالم جاء نتيجة ما حدث فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، لأن البيئة الفكرية التى كانت سائدة فى عقد الستينيات تختلف اختلافًا جوهريًا عنها فى الوقت الحاضر . كذلك فإن ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء العالم بعضه وبعض سواء فى مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة استلزم أن تسود اقتصاديات السوق . كما شهدت الفترة الأخيرة تقاربًا اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا بين العالم الاشتراكى ـ سابقًا ـ وبلاد الاقتصاد الحر . وأصبح العالم اليوم قائم على الاعتماد المتبادل بين الدول ، وعالمية السوق ، واشتداد المنافسة ، وتطوير وتحسين الإنتاج كما أن الإدارة الكفئة ومرونة سرعة القرارات الاقتصادية ـ لملاحقة التغيرات السريعة ـ هى مفتاح النجاح .

---

(1) انظر : دكتور سعبد النجار "استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى" ـ دار الشروق 1991 ـ ص 30 ـ 38 .

كل هذه العوامل والصفات والمتطلبات لا تقوم مع اقتصاديات تعتمد على التخطيط المركزى وسيطرة القطاع العام وبيروقراطية الإدارة .

ومن ثم جاءت عناصر سياسة التحرير الاقتصادى لتقابل العوامل والمتطلبات السابقة ومنها :

• إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل أسلوب التخطيط المركزى :

حيث يتيح ذلك فاعلية العوامل الاقتصادية ـ قوى السوق ـ فى توجيه الموارد إلى الاستخدام المثل ، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين فروع الإنتاج . وقد أثبت هذا الأسلوب نجاحه فى تحقيق التنمية فى مختلفة الدول ، ويترتب على الأخذ بهذا الأسلوب اتساع مساحة السوق الحر .

وأسلوب التخطيط التأشيرى يرتبط بالمعايير المستخدمة للحكم على مستوى الأداء فى الاقتصاد القومى ، وبصفة عامة فإن العديد من المعايير الجزئية المستخدمة (الميكرو) لا تعكس كفاءة الاقتصاد القومى ـ مثل إنجاز مشروع أو تحقيق إنتاج معين ـ وإنما الذى يعكس كفاءة الاقتصاد القومى المعايير الكلية (الماكرو) ، حيث تقيس وتعكس نجاح وتحقيق التنمية ، مثل ميزان المدفوعات ، الميزان التجارى سعر صرف العملة معدل التضخم وما إلى ذلك .

ومنهج التخطيط التأشيرى وآليات السوق لا يعنى بالضرورة غياب دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وإنما يعنى حدوث تغير فى مضمون هذا الدور . حيث لا تقوم الدولة بنشاط اقتصادى مباشر إلا إذا كان هناك ضرورة ملحة لذلك وليس من بديل غير قيام الدولة بنشاط اقتصادى مباشر إلا إذا كان هناك ضرورة ملحة لذلك وليس من بديل غير قيام الدولة به ـ لأسباب متعددة نعلمها جميعًا ولها ما يبررها ـ ولكن الدولة تمارس فقط السلطات التنظيمية والرقابية لإزالة عيوب السوق الحر .

كذلك فمن عناصر سياسة التحرير الاقتصادى إعادة النظر فى أولويات الخطة وترتيبها وفقًا لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية ، والتى تؤدى إلى

تقليل المديونية والاعتماد على الخارج وهو ما يعنى أيضًا رفع معدل الاكتفاء الذاتى من الإنتاج المحلى ، كذلك التركيز على الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية . وتحقيقًا لما سبق تتقدم أولوية قطاع الزراعة ـ مثلاً ـ أدى تدنى أولويته فى الخطط السابقة إلى ضخامة الفجوة الغذائية كما يلزم الاهتمام ببعض القطاعات الأساسية فى توفير العمل الأجنبية كقطاع السياحة .

كما أن سياسة التحرير الاقتصادى تستلزم تقليص قطاع الأعمال العام واقتصاره على الدائرة التى يخدم فيها أغراض التنمية ، وحيث لا يستطيع غيره القيام بها ، وتطبيق سياسة التخصيصية على عديد من المنشآت التى يجب أن تخرج من قطاع الأعمال ، وذلك بما يعنى نقل الملكية والإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

وهذا لا يعنى تحديد مجالات القطاع الخاص ، بقدر ما يعنى تحديد الأنشطة التى يلزم قيام الدولة بها أو لا يوجد بديل عن قيام الدولة بها . وعديدة تلك العوامل التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق سياسة التخصيصية .

كذلك فإن التصنيع من أجل التصدير بديلاً عن التصنيع لإحلال الواردات يعد من العناصر الأساسية فى سياسة التحرير الاقتصادى . وذلك لما يرتبط به من تطوير فى نوعية الإنتاج وإدخال أساليب تكنولوجية حديثة تمكن الإنتاج من المنافسة فى الأسواق العالمية ، والسيادة فى السوق المحلى .

وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع هو عنصر أساسى من عناصر سياسة التحرير الاقتصادى ، وذلك حتى تضمن مساندة جميع القوى السياسية ، وتتحقق العدالة عن طريق إعطاء أولوية للخدمات الاجتماعية ومحاربة التضخم ، ـ ونظام كفء ومحكم للضرائب .

(6) الاقتصاد المصرى والتحرير الاقتصادى :

شهد الاقتصاد المصرى فى فترة السبعينيات انتعاشًا وتطور متوسط معدل نمو الناتج المحلى من 3.2٪ فى النصف الثانى من الستينيات وأوائل السبعينيات إلى ما

يزيد عن 8٪ فى نهاية 81 ـ 1982 ، ثم انخفض أداء الاقتصاد القومى فى الثمانينات .

تدنت الإيرادات الحكومية من 40٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام 1982 إلى نحو 23٪ عام 1988 ذلك لانخفاض عائدات النقط وزيادة عبء دعم السلع الاستهلاكية الذى ارتفاع من نحو 9.8٪ إلى نحو 12.9٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة . ومن ثم تزايدت الديون الخارجية وأعبائها حتى وصلت لنحو 157٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام 1987 ، كما استمر عجز الموازنة عند معدلات تقترب من 26.5٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال ذات السنة .

ذلك مع زيادة الواردات ، والاقتراض الخارجى لسد الفجوة بين الادخار المحلى والاستثمار ولتغطية العجز الجارى فى ميزان المدفوعات . وبلغ عجز الميزان التجارة نحو 6.3 مليار جنيه عام 1986/85 ، ونحو 19.1 مليار جنيه عام 1990/89 .

وقد حاولت الحكومة إدخال بعض الإصلاحات فى قطاعات الاقتصاد القومى فى الثمانينيات وذلك لسوء الأوضاع الاقتصادية ولكن لم يتم تنفيذها بسبب قلة موارد العملة الأجنبية وزيادة العجز الحكومى .

بدأ منذ عام 1987 الدخول فى عملية الإصلاحات الهيكلية ، وذلك بالاتفاق وعدم المؤسسات الدولية . ووفق نصائح صندوق النقد الدولى فى إطار ما يعرف "ببرامج التركيز الاقتصادى ، والبنك الدولى فى إطار ما يعرف ببرامج التعديلات الهيكلية" .

وتهدف برامج التركيز الاقتصادى إلى استعادة التوازن الاقتصادى الكلى على المدى القصير وذلك من خلال تنفيذ حزمة من السياسات يعنى بإدارة الطلب الإجمالى ليتوافق مع إجمالى الناتج المحلى ومع التدفقات العادية للموارد الخارجية . وأهم تلك السياسات تعديل سعر صرف العملة المحلية ، والحد من الإنفاق الحكومة لتخفيض عجز الموازنة ، وإلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية وعناصر الإنتاج للقضاء على التشوهات السعرية ، تحرير أنظمة التجارة الخارجية والداخلية ، والحد من التوسع النقدى ، وزيادة أسعار الفائدة .

أما برامج التعديلات الهيكلية التى يدعمها البنك الدولى بموارده فتهدف إلى تحقيق التركيز الاقتصادى ـ السابق الإشارة إليه ـ التجمعى فى المدى الطويل ، وإلى تحقيق تحولات هيكلية بعيدة المدى فى الاقتصاد . ومن ثم فإن برامج التعديلات الهيكلية تتضمن سياسات التركيز السابقة بالإضافة إلى إجراءات توجه لخلق نظام للحوافز يكون مواتيًا للنشاط الاقتصادى الخاص .

وفى عام (86 - 1988) تسلمت مصر مساعدات مشروطة للإصلاحات الهيكلية من صندوق النقد الدولى وتم الإتفاق مع الصندوق على برامج الإصلاح واعتماد جدولة الديون المستحقة على مصر خلال الفترة (87 - 1988) وتضمن هذا البرنامج خطوات مختلفة وأهمها توحيد أسعار الصرف وزيادة أسعار الطاقة وتقليل دعم الغذاء ، والحد من التدخل الحكومى فى الأسعار وتشجيع القطاع الخاص ، والحد من الإنفاق الحكومى .

وفى عام 1990 تم تبنى بعض السياسات لإكمال المرحلة والمتعلقة بتحرير أسعار السلع وأسعار الصرف ، وأسعار الفائدة والسقوف الائتمانية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وقطاع الأعمال العام .

وفى عام 1991 طلبت الحكومة من الصندوق تمويل الفجوة فى ميزان المدفوعات بقيمة 278 وحده سحب خاصة كما تم الإتفاق مع البنك الدولى على تمويل برامج للتصحيح الهيكلى لتنشيط الإنتاج بقيمة 300 مليون دولار ، كما عقدت اتفاقيات مماثلة مع بنك التنمية الأفريقى ، وهيئة التنمية الأفريقية . وصدر قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991[1] .

وفى عام 1992 تركزت برامج الإصلاح الهيكلى حول خلق نظام اقتصادى يعتمد على تشجيع القطاع الخاص واعتماد آلية السوق ، وتقليص حجم ودور القطاع العام ، ورفع الدعم عن السلع ومستلزمات الإنتاج .

---

(1) القانون رقم 203 لسنة 1991 ـ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ـ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ القاهرة 1992 .

وأهم سياسات وإجراءات هذا البرنامج تتضح فى إعادة هيكلة قطاع المؤسسات العامة ، والتخصيصية (تحويل وبيع بعض وحدات قطاع الأعمال العام للقطاع الخاص) . وتحرير الأسعار فى قطاعى الصناعة والزراعة والطاقة ، وتحرير سعر الصرف والتجارة الداخلية والخارجية ، ورفع دعم القروض الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى ، وتحرير تسويق المحاصيل الزراعية (عدا القطن والقصب) .

(7) التخلص من القطاع العام (الخصخصة) فى الاقتصاد المصرى :

يعد تحجيم القطاع العام من أهم إجراءات التحرير الاقتصادى وأكثرها مدعاة للجدل فى مصر ، والذي يطلق عليه كثير من المسميات بدءاً من رفع يد الدولة عن القطاع العام وصولاً إلى مصطلح الخصخصة . وكل تلك المصطلحات تعنى بصفة أساسية الحد من تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، وإتاحة الفرصة لقوى السوق للعمل بكفاءة دون تدخل من جانب الدولة .

ويعنى ذلك عدة جوانب منها .

- نقل ملكية بعض الوحدات للقطاع الخاص (أى بيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص) .
- تأجير بعض الوحدات للقطاع الخاص ، أو التعاقد مع القطاع الخاص على إدارة بعض وحدات القطاع العام .

ومن ثم فإن للخصخصة جانبان هما

- خصخصة الملكية .
- خصخصة الإدارة .

وكليهما بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الإنتاجية والإنتاج وزيادة معدلات التنمية ، والحد من الخسائر وفشل القطاع العام وتدنى مستويات الإدارة والإنتاجية به .

ومن ثم فإن الخصخصة مكون ـ جزء ـ من برنامج إصلاح اقتصادى متكامل

لإعادة تنظيم الاقتصاد القومى وتحقيق الحرية الاقتصادية ورفع كفاءة الاقتصاد وزيادة معدلات التنمية . وتختلف إجراءات الخصخصة من دولة لأخرى وفقًا لخصائص الدولة وأهدافها وظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث أن إجراءات الخصخصة التى تصلح فى دولة معينة قد لا تكون قابلة للتطبيق فى دولة أخرى .

(8) إجراءات وأساليب الخصخصة فى الاقتصاد المصرى :

⇐ أولاً : صدور قانون قطاع الأعمال العام :

يعد صدور قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 من أهم خطوات الخصخصة ، ومن ثم إعادة هيكلة القطاع العام . وبناءًا عليه حلت الشركات القابضة فى مصر محل هيئات القطاع العام . كما حلت الشركات التابعة محل الوحدات الاقتصادية التابعة للهيئات العامة . حيث تهدف الشركة القابضة والشركات التابعة إلى زيادة الربح وإنقاص الخسائر ، كما تهدف الشركة القابضة خاصة إلى النجاح فى إدارة محفظة الأوراق المالية التى تملكها وتعظيم الأرباح الرأسمالية ، وتحقيق نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى بكافة جوانبه وأهمها إعادة الهيكلة والخصخصة ، وحل مشاكل فائض العمالة .

⇐ ثانيًا : خصخصة إدارة بعض الوحدات (توقيع عقد إدارة بعض المنشآت) :

ذلك كما حدث لبعض الفنادق والمنشآت السياحية ، وما يمكن أن يحدث لبعض المستشفيات ودور السينما والمسارح ، ويحقق هذا الأسلوب للدولة الحصول على عائد ملائم من استثمارات تلك المنشآت مع الاحتفاظ بالملكية ، كما أنه يؤدى إلى رفع كفاءة الإدارة وتحسين نوعية الخدمة أو الإنتاج كما يصلح هذا الأسلوب لبعض المشاريع الزراعية كمشاريع الميكنة الزراعية والإنتاج الداجنى .

ويتحقق هذا الأسلوب فى الخصخصة عن طريق تأجير المشروع للغير بعقود إيجاز طويلة الأجل وتضمن هذه العقود المحافظة على صلاحية وكفاءة الأصول . وبصفة عامة يؤدى هذا الأسلوب لتحقيق ما يلى :

- التخلص من الخسائر التى تحققها بعض الوحدات .
- تحقيق عائد الدولة من الإيجار والضرائب .
- تحسين نوعية الإنتاج أو الخدمة التى تقدمها الوحدة .
- تخلص الدولة من عبء الإدارة ومشكلاتها .

⇐ **ثالثًا : خصخصة الملكية :**

وذلك عن طريق نقل ملكية المشروع أو جزء منه والمملوك للدولة إلى القطاع الخاص ويتم ذلك بأى من الأساليب التالية :

- بيع الأصول فى مزاد ، وذلك فى حالة التخلص من المنشأة ، وهو ما حدث فى مشاريع المحليات الزراعية (مشاريع إنتاج حيوانى ، وإنتاج داجنى ، ومشاريع صناعات زراعية) . وكما هو حادث حاليًا لبعض المشاريع الصناعية (شركة البيبسى كولا ـ ومشاريع التجارة الخارجية للقطن وغيرها) .
- بيع جزء من أسهم المنشأة فى سوق الأوراق المالية ، وهذا الأسلوب يتطلب سوق مالية فعالة وقابلية القطاع الخاص على مشاركة القطاع العام وهو ما لم يتم حتى الآن . وبديلاً له هو تمليك العاملين جانب من أسهم المشروع وبيع باقى الأسهم فى السوق .
- تكوين الجمعيات التعاونية من العاملين لتملك وإدارة بعض الأصول ، مثل بعض محلات القطاع العام التجارية ومحلات التوزيع وأساطيل النقل للعاملين بها . وعند الاتجاه إلى خصخصة الملكية نواجه بثلاث نوعيات من المشاريع ، من حيث أوضاعها الاقتصادية وهى :

* مشروعات لا يتوافر لها مقومات الاستمرار لتراكم الخسائر ، وتهالك المعدات وتدنى مستوى الإدارة ومن ثم يلزم تصفية بيع أصول هذه المشروعات ، وتسديد ديونها ، وحل مشاكل العمالة المترتبة على التصفية
* مشروعات تحتاج إلى إعادة هيكلة لتتحسن أوضاعها المالية والاقتصادية ،

ومن ثم يلزم تحسين الأوضاع المالية لـهذه المشروعـات وتطويـر إدارتـها ودمج بعضها ، ثم بعد ذلك تأتى عملية الخصخصة .

* مشروعات أوضاعها المالية والاقتصادية سليمة ، ومن ثم يمكن أن تدخـل مباشرة فى عملية الخصخصة ويجرى لـها عمليـة تقييـم وتطـرح للبيـع أو للاكتتاب مع تحديد قيمة السهم ، وتعد عملية تقييم الأصول والشركـات المعدة للخصخصة على درجة كبيرة من الأهمية ، ومثار لجدل واسع لتعدد أساليبها وقواعدها .

(9) النتائج المترتبة على تلك البرامج :

وقد ترتب على تلك البرامج نتائج عديدة منها ما هو إيجابى ومنها ما هو سلبى سواء على المستوى الكلى أو القطـاعى ، فمـن آثارهـا الإيجابيـة ، انخفـاض عجـز الموازنة عام 1993/92 ليصبح فى حدود نحو أقل من 5٪ بعـد أن بلـغ نحـو 26.5٪ عام 1987 ، كما هبط معدل التضخم إلى نحو 10٪ عام 1992 بينما بلغ نحـو 22٪ عام 1991 . كما أمكن تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات لأول مـرة منـذ سـنوات طويلة وبذا أمكن تحقيق احتياطى من النقد الأجنبى بلغ نحـو 13 مليـار دولار عـام 1992 . كما ثبت سعر الصرف لفترة تقارب ثلاث سنوات .

كذلك فقد تم إطلاق حرية القطاع الخاص فى الاستثمار ليسهم بنحـو 40٪ مـن إجمالى الاستثمارات المنفذة فى الخطة الخمسية الثانية ، ومن المتوقع أن يزداد عن ذلك فى الخطة التالية . مع تحرير التجارة الخارجية ، وإعادة هيكلة قطـاع الأعمـال العام وإصدار قانونه . مع رفع يد الدولة عن عديد من نواحى الاقتصاد القومـى بمـا فيه الدعم سواء للسلع أو مستلزمات الإنتاج .

(10) التعديلات الهيكلية وبعض آثارها الاقتصادية فى الدول العربية :

شهدت الفترة منذ نهاية السبعينيات اهتمامًا متزايدًا بقضية التعديـلات الهيكليـة من قبل الدول المانحة للعون والمؤسسات المالية الدولية . ولعلـه مـن المعـروف أن

الاهتمام الراهن بقضية التعديلات الهيكلية قد ارتبط بما واجهته الدول النامية من تطورات اقتصادية خارجية غير مواتية فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات .

وكما هو معروف فقد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية فى عديد من الحالات استناداً إلى نصائح صندوق النقد الدولى (فى إطار ما يعرف ببرامج التثبيت الاقتصادى) والبنك الدولى (فى إطار ما يعرف ببرامج التعديل الهيكلى) .

والأقطار التى طبقت تلك التعديلات بالتعاون مع صندوق النقد ويدعم من البنك الدولى هى عامة ما تكون مواجهة بمشاكل اقتصادية ملحة تتبدى فى عجز كبير فى ميزان المدفوعات يصعب تمويله من خلال التدفقات العادية للمساعدة الأجنبية ، وفى معدلات مرتفعة للتضخم .

وقد طبقت عدة أقطار عربية تلك التعديلات خلال فترات زمنية متقاربة منذ منتصف[1] الثمانينيات وهى الدول التى حصلت على قرض أو أكثر للتكيف الهيكلى الدولى .

وقد تتشابه تلك البرامج فى مكوناتها الأساسية من تحرير للأسعار ـ العملة ، الفائدة ، السلع ـ ، وتحرير للتجارة ، والسقوف الائتمانية ، وتشجيع القطاع الخاص ـ والحد من التخلص من القطاع العام ، وذلك لأهداف معينة وهى رفع كفاءة الاقتصاد القومى والحد من التضخم والعجز .

(11) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية التى أدخلت تعديلات هيكلية :

للتعرف على بعض الآثار على المستوى الكلى للتعديلات الهيكلية فى الدول العربية التى أدخلت تلك التعديلات ، ثم مقارنة الوضع قبل التعديلات ـ (متوسط السنوات الأربع السابقة لإدخال التعديلات الهيكيلية) ـ بالوضع بعد التعديلات

---

(1) تقريبًا ، طبقت التعديلات الهيكلية فى سبعة أقطار عربية فى تواريخ متقاربة وهى الجزائر (1986) ، المغرب (1985) ، مصر (1987) ، تونس (1986) ، موريتانيا (1985) ، الأردن (1990) ، أولهم السودان (1978) .

الهيكلية ـ (متوسط فترة ما بعد التعديلات حتى الآن) ـ حيث اتضح :

- **معدل نمو الناتج الإجمالى :**

حيث انخفاض المعدل لفترة ما بعد التعديلات عن الفترة السابقة لها عدا موريتانيا ، مما يوضح الأثر السلبى للتعديلات الهيكلية على معدل الناتج المحلى .

- **الادخار كنسبة من الدخل المحلى :**

حيث انخفضت نسبة الادخار من الدخل المحلى لكل الدول لفترة ما بعد التعديلات عن الفترة السابقة لها ، عدا المغرب ، وموريتانيا ، والأردن .

- **الاستثمار كنسبة من الدخل المحلى :**

أيضًا انخفضت نسبة الاستثمارات من الدخل المحلى لكل الدول العربية لفترة ما بعد التعديلات الهيكلية عن ما قبلها ، عدا المغرب .

- **الصادرات كنسبة من الدخل المحلى :**

تباينت نسبة الصادرات من الدخل المحلى للدول موضع الإشارة حيث انخفضت تلك النسبة فى كل من الجزائر ، مصر ، والسودان وازدادت فى كل من المغرب ، موريتانيا ، وتونس ، والأردن وذلك لفترة ما بعد التعديلات الهيكلية عن ما قبلها .

وذلك يوضح بصفة عامة أن أثر التعديلات الهيكلية كان سالبًا فى كل الدول بالنسبة للمؤشرات الثلاثة الأولى ، ويمكن القول بأنه كان إيجابيًا بالنسبة للصادرات لحد ما ، ومما سبق يتضح من جدول (1) .

وقد تكون تلك الآثار السلبية الكلية راجعة لعدد من العوامل والتى تظهر أثارها مباشرة فور إدخال التعديلات ومن العوامل السلبية أن تعاقب تلك الإجراءات لم يكن على النحو السليم أو المناسب والذى أدى إلى تلك الآثار حيث إن برامج التعديلات الهيكلية بصفة عامة ، قد تكون مقدمة نتائجها سلبية وذلك فى المدى

القصير ـ خاصة بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة والفقراء حيث تقلل من قدرتهم الشرائية ومن ثم مستوى معيشته ، وتظهر هذه الآثار بصورة فورية وأثارها أكثر وضوحًا على المستويات الجزئية .

أما النتائج الإيجابية لتلك التعديلات فتظهر بعد فترة أطول ، وأثارها أكثر وضوحًا على المستويات الكلية للاقتصاد القومى ، وذلك بالطبع ينعكس على الحكم على تلك البرامج .

ومن تلك الآثار السلبية لبرامج التعديلات الهيكلية أن مفهوم وتصميم وتطبيق تلك البرامج قد لا يتوافق مع الواقع فى بعض الدول خاصة وأن الإجراءات المطبقة تكاد تكون واحدة فى كل الدول التى أخذت بالتعديلات الهيكلية ـ وفى حالتنا هذه سبع دول عربية .

كما أن الفترة الزمنية المفروض تطبيق تلك البرامج خلالها قد تكون غير كافية (قصيرة) بما لا يسمح بمواجهة مشاكل وآثار تلك التعديلات مما يؤدى إلى انخفاض الإنتاج ، وردود فعل عكسية بالنسبة لتلك البرامج ، خاصة فيما يتعلق بسرعة إجراءات التحرير والخصخصة ، وبما يؤدى إلى خسارة الاقتصاد القومى لجانب رئيسى من موارده .

كذلك فإن إجراءات تخفيض الطلب المحلى أدت إلى تأثيرات عكسية على برامج الاستثمار بما انعكس على الإنتاج والعمالة .

بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق تلك البرامج قد أدى إلى زيادة معدلات البطالة على مستوى الاقتصاد ككل ، ومن ثم على مستوى القطاعات الاقتصادية سواء فى المدى القصير أو المتوسط ، وذلك كنتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومى ، وتحجيم الطلب ، وسقوف الائتمان وإلى عملية الخصخصة ذاتها .

(12) لذلك كان من اللازم مراعاة النواحي التالية والتي نوصي بها عند تطبيق تلك البرامج للحد والتخلص من الآثار السلبية ، ومن تلك النواحي :

- كان من الضرورى أن يتم تحرير أسواق الائتمان قبل تحرير أسواق السلع والخدمات إذ أن عدم توفر التمويل الكافى كان محدداً رئيسيًا لإسهام الأفراد والمؤسسات فى الإنتاج والتسويق . وخاصة فى القطاع الزراعى الذى عانى من تحرير الائتمان وارتفاع أسعاره لمستوى أسعار السوق مما أدى إلى صعوبة الحصول عليه لصغار الزراع ومن تأثر الإنتاج الزراعى .

- كذلك فإن تحرير سوق عناصر الإنتاج المحلية يجب أن يسبق تحرير باقى الأسواق المحلية ـ لأنه لن يكون هناك أى نتائج إيجابية لتحرير سوق المنتجات أو الائتمان طالما لم يتم تحرير سوق عناصر الإنتاج (المقصود بعناصر الإنتاج هى الأرض ، العقارات ، ورأس المال ، والعمل ..) .

أى أنه ليس هناك معنى لتحرير أسواق السلع دون تحرير أسواق عناصر الإنتاج قبلها .

- ويعد تطبيق إجراءات التحرير فى أجزاء من القطاع دون بقية الأجزاء على درجة كبيرة من الحساسية وربما يؤدى إلى آثار معاكسة ، ومثال ذلك تحرير أسعار وتسويق بعض المنتجات الزراعية الأقل أهمية ، وعدم تحرير القطن والقصب مما أدى إلى هجرة الموارد من المحصولين واتجاهها للمحاصيل المحررة مما ينتج عنه انخفاض إنتاج كليهما مما اضر بالاقتصاد المصرى .

يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية والتى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فيما يتعلق بتحرير الاقتصاد القومى بصفة عامة وتحرير قطاع الزراعة بصفة خاصة .

- الإجراءات المتعلقة بتشجيع القطاع الخاص يجب أن يسبق الإجراءات المتعلقة بتقليص دور الدولة ورفع يدها من الأنشطة الاقتصادية ، وإلا ستعانى القطاعات

الاقتصادية من اختناقات متعلقة بالتمويل والاستثمار والتسويق ومن ثم الإنتاج سيتأثر بذلك .

- تحرير الأسعار يجب أن يسبق تقليص دور الدولة سواء فى التسويق أو فى الأسعار حيث أن وجود دعم للمنتج أو المستهلك بعد تحرير الأسواق يقلل من ربحية النشاط الخاص فى التجارة وبالتالى يقلل من إسهامه .

- تحرير التجارة يجب أن يسبق تقليص دور الدولة بما يسمح بحركة السلع داخليًا وخارجيًا ، ذلك حتى يستطيع القطاع الخاص تدريجيًا ملء الفراغ .

- ويعتمد التزام الدولة بهذا التعاقب ضمن برامج التعديلات الهيكلية يعتمد بدرجة كبيرة على قوة والتزام الحكومة بالبرامج ، وحجم وقوة المعارضة الداخلية للبرامج الداخلية ، والطاقات الإدارية المتاحة ، والأداء الاقتصادى على المستوى التجمعى وأداء الصادرات وتوفر النقد الأجنبى .

- دور الدولة ضرورى ويجب أن يمارس ، خاصة فى مجال التمويل .

- قطاع الزراعة على وجه الخصوص ـ وإن اختلفت طريقة وأساليب ممارسة هذا الدور عن ما قبل .

- كذلك فى مجال الاستثمار فى البنية الأساسية ، ودور الدولة فى مجال الرقابة يجب أن يزداد سواء فيما يتعلق بالمدخلات أو نوعية الإنتاج ، أو منع الاحتكار ، أو مراقبة الأسواق ... وغير ذلك .

- إنشاء عدد من البرامج المساعدة للتخلص من الأثار السلبية لبرامج التعديلات الهيكلية ـ كالصندوق الاجتماعى وصندوق التنمية الزراعية ، وتطوير ودعم المؤسسات والبرامج التسويقية ـ وذلك عن طريق التنظيمات غير الحكومية وبمساندة حكومية .

حيث تعد الآثار الاجتماعية لبرامج التعديلات الهيكلية ذات وقع كبير على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ، لذا يجب اتخاذ عدد من الإجراءات وإنشاء بعض

البرامج المساعدة لتخفيف هذا الواقع ـ خاصة فى المدى القصير ، كذلك لإتاحة مزيد من فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من الباحثين عن فرصة عمل ، والبطالة التى قد تنتج عن الخصخصة . ومن هذه البرامج المساعدة : الصندوق الاجتماعى ومشاريعه السابقة الإشارة إليها ، بعض برامج الغذاء والتغذية فى المناطق الفقيرة ، والمدارس ، وللأطفال وغير ذلك من برامج يمكن اتباعها .

جدول (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية التى أدخلت تعديلات هيكلية

المؤشر / الدولة	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى		الادخار كنسبة من الدخل المحلى		الاستثمار كنسبة من الدخل المحلى		الصادرات كنسبة من الدخل المحلى		متوسط معدل التضخم	
	قبل التعديل	بعد التعديل	قبل التعديل	بعد التعديل	قبل التعديل	بعد التعديل	قبل التعديل	بعد التعديل	1986-80	1990-86
الجزائر	4.52	0.02 –	39.80	32.34	36.88	31.46	29.53	18.10	6.10	7.77
المغرب	5.55	3.67	13.97	17.10	22.80	25.11	19.16	22.80	7.70	6.03
موريتانيا	1.01	2.87	1.13	9.12	32.10	19.11	39.22	50.06	9.9	6.9
تونس	4.78	3.28	21.78	18.70	30.26	22.40	37.13	39.14	8.9	3.9
مصر	6.74	2.98	15.06	6.32	27.28	21.12	23.38	23.32	12.40	10.4
السودان	6.27	0.013	10.63	3.56	15.21	14.06	13.40	9.40	32.60	39.9
الأردن	2.05	0.95	4.9–	1.7–	29.00	19.40	38.44	61.40	3.20	.....

المصدر : محسوب من التقرير الدولى للتنمية ، 82 ، 88 ، 1992 .

المراجع

1 ـ دكتور سعيد النجار ـ "استراتيجية قومية للإصلا ح الاقتصـادى" ـ دار الشـروق القاهرة 1991 .

2 ـ قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 ـ القاهرة 1992 .

3 ـ دكتور / هشام حسـبو "تقديـم الأصـول والشركـات" ، الأهـرام الاقتصـادى ، فبراير 1993 .

4 ـ ب. أ. دى فريز "التنمية الاقتصادية البنك الدولى" واشنطن 1981 .

5 ـ البنك الدولى ـ تقارير مختلفة 90 ـ 1993 .

6 ـ البنك الدولى ـ جداول البنك الدولى ـ 1992 .

7 ـ معهد التخطيط القومى ، "التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة" ، قضايا التخطيط والتنمية ـ أكتوبر 1992 ـ القاهرة .